المعارضة باشرت تنفيذ اعتصاماتها امام الوزارات ودقت جرس الانذار

جعجع لا يفهم ماذا تعني التحركات ولا يرى منها نتيجة
الاتهامات بخرق الدستور متواصلة ولحود لا يعترف بقرارات الحكومة

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

في اطار خطوات المعارضة التصاعدية نفذ الاتحاد العمالي العام امس الاعتصام الذي دعا اليه امام مبنى TVA(الضريبة على القيمة المضافة) التابع لوزارة المال في منطقة العدلية، تعبيراً عن «رفض برنامج الحكومة الاقتصادي الى مؤتمر «باريس ـ3» وخصوصاً البنود المتعلقة بالضرائب والرسوم، على ان ينفذ في الحادية عشرة قبل ظهر اليوم الاربعاء اعتصام مماثل امام وزارة الطاقة والمياه في منطقة النهر. وطالب رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن «رئيس الحكومة وفريقه باعادة النظر بسياسته المالية والضريبية»، وقال «جرس الانذار قرعناه باسم الكادحين ولن نغلته ان لم يسمع صوتنا وتلب مطالبنا». وألقيت في الاعتصام كلمات شددت على العدالة الاجتماعية ورفض الفساد وفرض الضرائب والرسوم جديدة، وتحدث نواب وهيئات مشاركة تحدثوا على هامش الاعتصام واعلنوا رفضهم لتسييس الاقتصاد، ولفت النائب في «تكتل التغيير والاصلاح» عباس هاشم الى «أن الحكومة بدأت تلامس الخطوط الحمراء بتوظيف الاقتصاد في السياسة»، وأوضح النائب القومي السوري مروان فارس «أننا لسنا ضد باريس ـ3 بل ضد تسييسه لدعم حكومة لا تحظى بالشرعية».

وفي المقابل، اطلقت انتقادات ضد الاعتصام وقال رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع بعد زيارة دعم لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة «انا لم افهم هذه التحركات التي دعوا اليها. ماذا تعني تحركات متنقلة امام الوزارات؟ ماذا فعلوا اليوم امام وزارة المال؟ هذه التحركات كلها لا تؤدي الى اي مكان او نتيجة. فلماذا الاستمرار فيها؟».

وعن رأيه في هذه التحركات واذا كانت هناك ردة فعل عليها قال جعجع «هذه التحركات في جزء منها مخالفة للقانون، ويا للاسف، فإن حرية التعبير تستغل للقيام بأعمال غير مقبولة. وأصبحنا في اليوم 39 لبداية تحركهم ولنصب الخيم في الساحات العامة بشكل مخالف للقانون، ويوجد فيها بعض الاشخاص المتفرغين في احد الاحزاب اللبنانية، وهذا امر لا يجوز. وربما عندما سيفكون الاعتصام والخيم سيطلبون تعويضات من وزارة المهجرين».

وعن علاقته بالرئيس نبيه بري قال «علاقاتنا بالرئيس بري جيدة، ولكن هذا لا يمنع من القول موضوعياً، وإذا نظرنا الى الاحداث، انه يعطل عمل مجلس النواب، فاذا كان هناك قضايا للبحث لم تبحث في مجلس النواب فأين ستبحث؟ هل نجلس امام وزارة المال ونبحثها؟ ام ننصب خيماً في ساحة رياض الصلح؟». وعن رده على كلام الرئيس بري الذي اعتبر ان دعوة الاكثرية الى جلسة برئاسة نائب الرئيس مكاري بمثابة اعدام للطائف؟ اجاب: «هذا كلام كبير، واتمنى الا يلجأ احد الى كلام كهذا والا يقترب احد من الطائف. فهذا انتحار لكل لبنان ولا احد يعرف اين يصبح البلد كله. ومن اجل ان لا يحصل هذا الامر فليجتمع مجلس النواب كله وبالشكل الطبيعي. نحن لا نريد ان يجتمع مجلس النواب برئاسة نائب الرئيس او الاكبر سناً، بل نفضل اكثر بكثير ان يجتمع برئاسة الرئيس. ولا احد يعتبر اننا سنقف مكتوفي الايدي اذا لم يجتمع المجلس. ممنوع شل المؤسسات الدستورية».

وفي سياق الفوضى والاتهامات الدستورية المتبادلة، اعتبر رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ان القرارات التي اتخذت في الاجتماع الذي عقد برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة في 2007/1/4 «باطلة بطلاناً مطلقاً وكأنها لم تكن، لصدورها عن هيئة فقدت مقومات السلطة الدستورية وفقدت بالتالي اي اهلية دستورية لممارسة السلطة الاجرائية». وجدد الرئيس لحود التأكيد «أن أي دعوة يوجهها الرئيس السنيورة لانعقاد مجلس الوزراء بعد تاريخ 2006/11/11 «انما تقع في موقع المخالفة الدستورية، ولا يصح اسنادها الى الفقرة «6» من المادة 64 من الدستور اذ انها تندرج في دائرة افتقار الحكومة الى الشرعية الدستورية والميثاقية».

وجاء موقف الرئيس لحود في كتاب وجهته المديرية العامة لرئاسة الجمهورية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء، ردا على الدعوة التي وجهها الرئيس السنيورة لعقد اجتماع لمجلس الوزراء في 2007/1/12، والقرارات التي صدرت عن اجتماع 2007/1/4.

بموازاة ذلك، وزعت الامانة العامة لمجلس النواب امس نص العريضة النيابية التي تسلمتها والموقعة من 26 نائباً من «تكتل التغيير والاصلاح» وكتلة «الوفاء للمقاومة» والنائب اسامة سعد، وبعض نواب كتلة «التنمية والتحرير».

وطالبت العريضة بعقد جلسة عامة للمجلس من اجل ما أسمته، «مناقشة خرق الرئيس فؤاد السنيورة والوزراء غير المستقيلين في حكومته، الدستور والاخلال بالواجبات المترتبة عليهم وفق المادتين 52 و56 من الدستور واحالتهم على المحاكمة امام المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء».

وفي المواقف رأى المكتب السياسي لحركة «امل» ان سبب الازمة السياسية الراهنة خطف الاكثرية النيابية بواسطة اقلية ميليشياوية ضاغطة تقوم بتخريب كل المبادرات والمحاولات التي تجري لانتاج تسوية توافقية وقيام هذه الاقلية بمحاولات محمومة لايقاع الفتن السياسية والطائفية والمذهبية، والسبب في ذلك يعود الى ان الوصول الى تشكيل حكومة وحدة وطنية، واستقرار النظام العام ووضع البلاد على طريق الخلاص والنهوض وتوحيد القوى المعنية بحفظ اتفاق الطائف والنظام البرلماني الديموقراطي، وترسيخ السلم الاهلي امر يجرد هذه الاقلية الميليشياوية من قوتها المستمدة من التوتر والتشنج ويعيدها الى حجمها المعروف».

متظاهرات لبنانيات من الاتحاد العمالي العام تحمل لافتة تندد بحكومة السنيورة في وسط بيروت

امين الجميل يرى رابطاً بين شبكة القومي واغتيال نجله بيار

امين الجميل

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

عقد الرئيس الأعلى لحزب الكتائب الرئيس أمين الجميل مؤتمراً صحافياً امس تحدث فيه عن الموقوفين من الحزب السوري القومي الاجتماعي وارتباط الشبكة باغتيال نجله الوزير بيار الجميّل وقال «تريثنا في الحديث عن موضوع الشبكة الأمنية والمتفجرات التي تم كشفها في الكورة، والتي تنتمي الى الحزب السوري القومي الاجتماعي، في انتظار اتضاح معالم التحقيق في هذه القضية وتجميع المعطيات المرتبطة بها، وتداركا لأي موقف متسرع حول هذه القضية. أما وقد توضحت الصورة، وبتنا على بينة من بعض خيوط هذه القضية، رأينا من الواجب إطلاع الرأي العام عليها. فهذه الحادثة ليست مجرد تجاوز أمني بسيط، بل تندرج في سياق المسارين السياسي والأمني الخطيرين.

ومن الوقائع الثابتة إثر وضع القضاء يده على القضية، وإصدار مذكرات توقيف بحق البعض، يتبين أن هناك أفراداً ينتمون الى الحزب السوري القومي الاجتماعي قاموا بمحاولة ثابتة بالوقائع والأدلة ترمي الى تفجير بطالنا في إحدى المناسبات الحزبية في منطقة الكورة. إن هذا الأمر هو في غاية الخطورة ويندرج في سياق نهج دأب عليه الحزب السوري القومي، لا سيما منذ اغتيال الرئيس بشير الجميل بقرار من الحزب، تخطيطاً وتنفيذاً»، واضاف الجميل «وإذا ما استعدنا مشاهد المضبوطات التي صودرت خلال المداهمات في الكورة، وبعض المعطيات الدقيقة التي نتحفظ عن الإدلاء بها حرصاً على مسار التحقيق، لا يمكن إلا أن نرى رابطاً معيناً بين هذه الحادثة الخطرة والواقع السياسي والأمني الخطر الذي يحصل في البلد حالياً. فمن حقنا أن نتساءل عن مدى ارتباط هذه المسألة بشكل أو بآخر باغتيال نجلي بيار، ولا سيما أنه ثبت ان حادثة الكورة كانت تستهدفنا، بيار وأنا والعديد من الرفاق والأصدقاء، مما يدل على نية جرمية واضحة بهدف إلغاء الرأي الآخر بالقوة والعنف واستعمال وسائل الإرهاب».

وفي اشارة الى العماد ميشال عون استغرب الجميّل «الصمت المطبق لحلفاء الحزب السوري القومي الاجتماعي، الحلفاء القدامى والجدد، حيال هذه الحادثة».

وقال «انها تمس بجوهر النظام الديموقراطي، ومبادئ الإصلاح، ودولة القانون، وبضرورة المشاركة في القرار الوطني.

لا بل، وأهم من كل ذلك، بحياة الناس وكرامتهم. إنها شعارات يتغنى بها يوميا هؤلاء الحلفاء. إننا نطالبهم بموقف واضح وخطوات عملية من هذا القبيل، لأن اي تغطية سياسية لهذا العمل الإجرامي نعتبرها تواطؤاً فاضحاً في الجرم».

وختم بدعوة «السلطات القضائية المختصة الى الاسراع في استكمال التحقيقات لكشف كل ملابسات هذه الجريمة الخطيرة وتبيان مدى ارتباطها بكل الأعمال الإرهابية اللاحقة التي استهدفت رموز الحركة الاستقلالية السيادية في البلد وبعض المناطق اللبنانية ذات الطابع المسيحي، وصولاً الى اغتيال نجلي الشهيد بيار. واننا نعول على شجاعة القضاء ونزاهته ومناقبيته في المضي في التحقيق حتى النهاية وعدم الرضوخ للتهويل والضغط».

حزب الله ينتقد «زنقات» جنبلاط المالية ومآثره والاشتراكي يتهمه بتعطيل المحكمة بالوكالة ومؤتمر باريس بالاصالة

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

لا يزال السجال مستمراً بين «حزب الله» والحزب التقدمي الاشتراكي وهو يتصاعد ويحتدم يوماً بعد يوم، ورداً على ما صدر من مواقف للنائب وليد جنبلاط حول مشكلة الكهرباء، أوضح وزير الطاقة والمياه المستقيل محمد فنيش ما يأتي: لا يخفى على السيد وليد جنبلاط تراكم ازمة الكهرباء خصوصاً في الفترة التي كان فيها أحد ابرز صناع القرار في الحكومات التي تشكلت بعد اتفاق الطائف، بدون ان يغفل ما تسببت به الحرب الداخلية وهو احد اركانها من تدمير للمرافق الحياتية ومنها قطاع الكهرباء.

واضاف «لسنا في معرض التباهي بأعمال لنا، بل هو واجب تمليه المسؤولية الاخلاقية والسياسية والدستورية. ولكن امام الافتراء والتجني لا بد من التوضيح، فليس مجديا ادعاء الحرص على المال العام ممن عرفت مآثره في صندوق المهجرين «وزنقاته» المالية في الترخيص للتعدي على الاملاك العامة البحرية ومن كان احد رموز المعتدين. «رحم الله امرأ عرف حده فتوقف عنده».

في المقابل، ردّ النائب اكرم شهيب، على خطاب نائب الامين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم مؤكداً انه «بعد محاصرة الحكومة بالاستقالة، ومحاولة تعطيل المحكمة بالوكالة، والعمل على تخريب باريس 3 بالاصالة. ها هو صاحب الصوت النقي، الشيخ التقي نعيم قاسم يطل علينا ليقول: ان الورقة الاصلاحية بحاجة لوفاق سياسي، والوفاق السياسي كما يفهمه حزبه هو الامساك بقرار الحكومة، والامساك بقرار الحكومة يعني قيام دولة طهران في لبنان، بعد ان امسكت دمشق بموقع الرئاسة، وامم حزبه ساحة النجمة بعد مصادرة ساحة رياض الصلح. ويبقى انهم يحاولون قولبة اقتصاد البلد بما يخدم مشروعهم وتوجهاتهم السياسية، لذلك هم جاهزون لتعطيل باريس 3».

واضاف النائب شهيب: «طالما ان الورقة الاصلاحية في رأي الشيخ نعيم قاسم، هدفها جعل لبنان تحت الوصاية الامريكية، وسيده علي خامنئي قد افتى بهزيمة اميركا في لبنان، فان الورقة الاصلاحية اصبحت الهدف الاقرب لهذا الحزب بعد الحكومة والمحكمة. واللافت ان الشيخ التقي والذي لا يؤمن بالمال الحرام، يرحب بأموال الدول الكبرى دون مساعدتها، فالسيد نصرالله، يحرم مالهم، والشيخ نعيم يحلل دولارهم، فالمال الوسخ يصبح طاهرا خدمة لمشروعهم. انه عصر العجائب، هم يكدسون المال النظيف، والبلد يفتقر ويمنعون عنه المساعدات».

وتابع «من جهة ثانية، فإن تهديده المبطن لقوات الامم المتحدة، واتهامه لليونيفيل بالتجسس برا وجوا، يخفي تهديداً مبطناً مضمونه ان ايران خط احمر، فاذا ما استهدفت فانتم الهدف المقبل، كما كان وعدهم الصادق، ودائماً دفاعاً عن نظام المرشد الاعلى في طهران والمرشد الادنى في دمشق».

فريق من الخبراء الدوليين في رسم الخرائط يتوجه الى إسرائيل هذا الأسبوع للبحث في ترسيم مزارع شبعا

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

افادت وسائل اعلام اسرائيلية امس الثلاثاء انه من المقرر أن يصل هذا الأسبوع الى إسرائيل فريق من خبراء دائرة رسم الخرائط التابعة، لمنظمة الأمم المتحدة للتباحث مع المسؤولين في حكومة أيهود اولمرت بشأن مشروع ترسيم حدود، مزارع شبعا والأراضي الأخرى المتنازع على ملكيتها بين إسرائيل ولبنان وسورية.

ولعل العامل الجديد في هذه المهمة الدولية أن وزارتي الخارجية الفرنسية والبريطانية، زودتا بعثة خبراء الأمم المتحدة بخرائط ووثائق تعود الى عهد الانتداب وقبل قيام الدولة العبرية، وذلك بهدف إزالة العوائق التقنية التي كانت تواجه عملها.

وتؤكد الدوائر الأوروبية المواكبة لتطورات النزاع اللبناني ـ الإسرائيلي حرص عواصم القرار الدولي وتحديدا باريس وواشنطن على التطبيق الحرفي لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701، الذي نظم وقف إطلاق النار في نهاية حرب لبنان الثانية، والذي يشمل أيضا دعوة الأمين العام للأمم المتحدة تحديد خط الحدود في المناطق المتنازع عليها ومن بينها منطقة مزارع شبعا. وتتوقع المراجع الأوروبية أن ينجز خبراء الأمم المتحدة عملهم في فترة لا تتجاوز مدة انعقاد، مؤتمر باريس –3 وذلك بهدف تعزيز مكانة حكومة الرئيس فؤاد السنيورة وسحب الذرائع من، حزب الله الى جانب اتهاماته للدور السلبي الذي يلعبه.

يشار الى انه على القمم الصخرية لجبل الشيخ، أو جبل حرمون، أعلى هضبة الجولان، يراقب الجنود الإسرائيليون ما يجري على الحدود اللبنانية. فتلك القمم، بموقعها الاستراتيجي، تنتشر عليها الصواري الإلكترونية التي تراقب السماء والأرض، وبعيدا عن النظر الى الشرق تقع سورية، بينما الى الغرب تقع مزارع شبعا. ومزارع شبعا طولها 14 كيلومترا و2,5 كيلومترا عرضا، وهي عبارة عن 14 مزرعة متروكة وقد مثلت بؤرة للعنف منذ انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان في ايار (مايو) 2000 .

وبحسب ترسيم الأمم المتحدة تعتبر مزارع شبعا ضمن سورية، أي أنها أراض سورية تحتلها إسرائيل. غير أن حزب الله يقول إنها أراض لبنانية ما زالت إسرائيل تحتلها، وقد استهدف حزب الله بشكل متكرر الجنود الإسرائيليين الذين يقومون بدوريات في المنطقة. كما جعل حزب الله من انسحاب إسرائيل من تلك المزارع شرطا لإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين اللذين أثار اسر حزب الله لهما داخل إسرائيل في تموز (يوليو) من العام الماضي العدوان البربري والهمجي الاسرائيلي على لبنان.

وقد رسم واضعو الخرائط الفرنسيون الحدود بين لبنان وسورية بشكل غير جيد في عام 1923 لافتقارهم الى المعدات، حيث وضعوا قرية شبعا على الجانب اللبناني من الحدود، بينما وضعت مزارعها على الجانب السوري الى الشرق منها. وحتى عام 1967 كانت المزارع تحت السيطرة السورية ولكن كان المزارعون يتمتعون بالجنسية اللبنانية. واستولت إسرائيل على المنطقة في عدوان حزيران (يونيو) من العام عام 1967 وضمتها إليها في عام 1981 مع بقية مرتفعات الجولان، وهو التحرك الذي لم يعترف به المجتمع الدولي. الوضع القانوني للمنطقة، إنها تنتمي الى سورية، وتأمل إسرائيل أن تظل، شأنها شأن الجولان، مشروطة بإجراء مفاوضات بين إسرائيل وسورية. وليس للبنان ناقة ولا جمل في هذا.

رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية: الجيش السوري خفض تأهبه وعاد الى الوضع الذي كان عليه قبل الحرب على لبنان

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

كشف رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «امان» في جيش الاحتلال الاسرائيلي، الجنرال عاموس يدلين امس الثلاثاء، النقاب عن ان القيادة السورية امرت الجيش بالعودة الى مواقعه التي كان يرابط فيها قبل بدء العدوان الاسرائيلي على لبنان.

وقال الجنرال يدلين، خلال جلسة للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، ان الجيش السوري لم يعد في حالة التأهب القصوى التي كان عليها قبل فترة وجيزة، الامر الذي فسره الاخصائيون والمحللون بانه بمثابة صفارة تهدئة كبيرة بالنسبة للاسرائيليين، الذين كانوا يعتقدون بان سورية تستعد عسكريا لمواجهة اسرائيل في الصيف القادم.

واضاف الجنرال يدلين بان دعوات السلام السورية جلبت الانتصار التكتيكي للنظام الحاكم في دمشق، حيث بدأ الدبلوماسيون الاوروبيون بزيارة دمشق للاطلاع عن كثب على المبادرات السورية لاحلال السلام مع اسرائيل، مع ذلك، قال موقع «يديعوت احرونوت» على الانترنت، ان الجنرال يدلين عرض امام النواب المشاركين في الجلسة صورة قاتمة للغاية عما يحدث على الحدود اللبنانية الاسرائيلية، قائلا ان سورية وايران تواصلان امداد منظمة حزب الله اللبنانية بالاسلحة والعتاد العسكري، وان قوات الامم المتحدة المرابطة في المكان لا تفعل شيئا لوقف عمليات امداد حزب الله بالاسلحة.

وقال الموقع الاسرائيلي ان زعيم حزب ميرتس ـ ياحد، المحسوب على ما يسمى باليسار الاسرائيلي الصهيوني، الدكتور يوسي بيلين اكد في معرض رده على اقوال الجنرال يدلين بان على الدولة العبرية الشروع فورا في محادثات السلام مع سورية، لافتا الى ان تجاهل رئيس الوزراء دعوات السلام الصادرة من دمشق هي بمثابة اهمال قومي ووطني، على حد تعبيره.

وجاء تعقيب بيلين بعد ان قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ان السوريين صادقون في دعوتهم اسرائيل الى السلام، وان الرسائل التي يوجهونها عبر القنوات المختلفة هي رسائل حقيقية وليست مزيفة، ان السوريين يريدون السلام، قال الجنرال يدلين واضاف اننا لا ندري أي سلام يريدون، على حد تعبيره. من ناحيته عاد بيلين واكد بعد انتهاء الجلسة ان سورية معنية جدا بالسلام، وانه لا يمكن تحقيق السلام مع سورية بدون الانسحاب من هضبة الجولان العربية السورية المحتلة.

أولمرت يقول إنه غيّر رأيه بخصوص الانسحابات الأحادية الجانب بسبب غزة

■ تل ابيب ـ يو بي أي: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت إنه غيّر رأيه في شان الانسحابات الأحادية الجانب بسبب استمرار إطلاق صواريخ القسام من قطاع غزة في اتجاه جنوب إسرائيل وبسبب الحرب على لبنان التي أظهرت تزايد قوة حزب الله.

وكانت إسرائيل قد انسحبت بشكل أحادي الجانب من لبنان في أيار (مايو) عام 2000 ومن قطاع غزة في صيف 2005.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية امس الثلاثاء عن أولمرت قوله في مقابلة لوسائل الإعلام الصينية قبل توجهه الى الصين في زيارة رسمية أمس إنه «قبل سنة آمنت بأنه يمكن الانسحاب من مناطق بشكل أحادي الجانب (...) لكن يتوجب القول إن تجربتنا في لبنان وغزة ليست مشجعة».

وأضاف أولمرت «لقد انسحبنا بشكل أحادي الجانب من لبنان وانظروا ماذا حدث» في إشارة الى حرب لبنان «وانسحبنا بشكل كامل من غزة وعدنا الى الحدود الدولية وهم يطلقون كل يوم صواريخ قسام على إسرائيليين».

وقال أولمرت إنه يؤيد قيام دولة فلسطينية الى جانب إسرائيل «ومن أجل تحقيق ذلك ستضطر إسرائيل الى الانسحاب من جزء كبير من الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها اليوم، ونحن مستعدون للقيام بذلك».

ورأى أنه «في الظروف القائمة سيكون عمليا أكثر التوصل الى حل الدولتين من خلال مفاوضات وليس انسحابا».

فتح معبر جديد بين اسرائيل والضفة الغربية

■ القدس ـ اف ب: اعلن المتحدث باسم الادارة العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية ان معبرا جديدا مخصصا لمرور البضائع افتتح امس الثلاثاء بين الضفة الغربية واسرائيل.

وقال الكومندان آدم افيدان لوكالة «فرانس برس» ان «هذا المعبر سيفتح شمال قرية عين البيضا وسيسمح خصوصا لفلسطينيي وادي الاردن وقطاع اريحا بتصدير منتجاتهم الزراعية الى اسرائيل بسهولة اكبر».

واوضح ان «هذا المعبر سيسمح للمنتجين الزراعيين الفلسطينيين بتجنب التفاف كبير لتصدير منتجاتهم».

وهذا المعبر هو السادس بين اسرائيل والضفة الغربية، وسيفتح من الصباح الى المساء ومن الاحد الى الخميس، حسب المتحدث نفسه.

المعارض السوري ميشال كيلو سيمثل امام محكمة في 23 الجاري بحسب محاميه

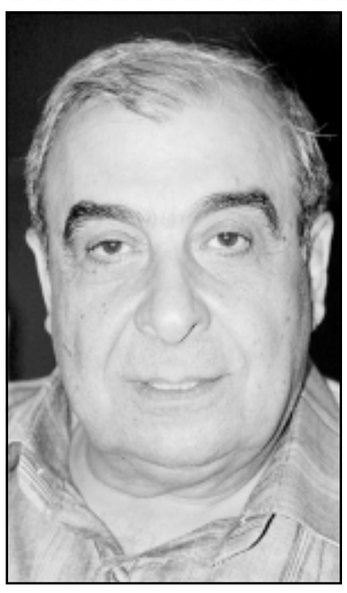

ميشال كيلو

■ دمشق ـ اف ب: اعلن امس الثلاثاء المحامي خليل معتوق الموكل الدفاع عن ميشال كيلو الكاتب والمعارض السوري الذي اوقف في ايار (مايو) 2006 واتهم خصوصا بـ«الذم والقدح بحق رئيس الدولة او المحاكم»، سيمثل في 23 كانون الثاني (يناير) امام محكمة جنايات في دمشق.

وكانت الغرفة الجزائية في محكمة النقض في دمشق ردت طعنا بالاتهامات الموجهة الى كيلو قدمه محامو الدفاع.

كما رفضت طعنا قدمه المحامون في قضية معارض اخر هو الناشط الشيوعي محمود عيسى الذي سيحاكم ايضا اعتبارا من 23 كانون الثاني (يناير) بحسب معتوق.

وكيلو وعيسى متهمان بـ«الانتماء الى جمعية ذات طابع دولي» و«اضعاف الشعور القومي» و«اثارة النعرات الطائفية والمذهبية» و«نشر اخبار كاذبة او مبالغ فيها من شانها ان تنال من هيبة الدولة او مكانتها» و«الذم والقدح بحق رئيس الدولة او المحاكم» بحسب المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية.

واوقفا في دمشق في ايار (مايو) 2006 مع ثمانية مثقفين وناشطين في مجال حقوق الانسان بعد توقيع «اعلان بيروت دمشق» الذي يدعو الى «تصحيح جذري للعلاقات السورية اللبنانية».

وما زال ميشال كيلو ومحمود عيسى والمحامي انور البني معتقلين فيما افرج عن الموقوفين السبعة الاخرين.

وقال معتوق ان محاكمة انور البني التي بدأت في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، ارجئت الى 21 كانون الثاني (يناير).

ويتهم البني بـ«نقل انباء كاذبة او مبالغ فيها من شأنها ان توهن نفسية الامة والانخراط في جمعية سياسية ذات طابع دولي من دون اذن الحكومة».

وكان البني يدير مركزا للمجتمع المدني في سورية اقامته منظمة بلجيكية غير حكومية بتمويل جزئي من الاتحاد الاوروبي، لكن السلطات اقفلت المركز في اذار (مارس) الفائت بعد اسبوع من افتتاحه.

وقال المحامي انور البني من سجنه قرب دمشق لوكالة فرانس برس في اتصال هاتفي «في العام 2006 اشتدت القبضة الامنية» حول المعارضين.

واضاف «حدثت اعتقالات واسعة ومنع من السفر وحجب العديد من المواقع على الانترنت»، معربا عن امله في «ان يكون 2007 عام انفراج حقيقي يطلق فيه المعتقلون السياسيون ويلغى قانون الطوارىء والمحاكم والقوانين الاستثنائية ويوقف التعذيب (في السجون) وتحل مشكلة الجنسية للاكراد ويعود المنفيون».

كذلك سيحاكم في 23 كانون الثاني (يناير) الجاري الناشطان الاخران خليل الحسين وسلمان الشمر اللذان اطلق سراحهما في ايلول (سبتمبر) 2006 وهما فاران حاليا.